الفدرالية المكسيكية في التحول الديمقراطي

خوان ماركوس جوتييرس جونزالز

خلال القرن العشرين، غلب على الفدرالية المكسيكية طابع المركزية، والتي تم مواجهتها فقط منذ حوالي عام ١٩٨٢ عن طريق متطلبات وسياسات للاامركزية الحكومية والدمقرطة السياسية والتحرر الاقتصادي. تعكس نصوص الدستور الحالي – دستور عام ١٩١٧ – بوضوح مسائل ومخاوف كبرى كانت شائعة في المكسيك في الماضي ولا تزال معنا في الحاضر. ومن بين هذه المسائل السلطة المهيمنة للرئيس، واللامركزية، وتأسيس نظام فدرالي حقيقي. واليوم، تناضل المكسيك من أجل تعريف الرؤية الفدرالية الخاصة بها ووضع نهاية لقوة الجذب المركزية والتي سيطرت على الحياة الوطنية.

لدى المكسيك تاريخ تقليدي طويل من المركزية يمتد للوراء إلى الحقبة الاستعمارية وصولاً حتى حضارتي الأزتك والمايا. وعند وضع أول دستور فدرالي للمكسيك عام ١٨٢٤، بينما لم يكن لدى واضعيه أي رؤيا مهيمنة خاصة بالاتحاد

الفدرالي لكنهم كانوا يعلمون ما أملوا تجنبه. وكان من بين أسباب وضع الدستور وإقرار نظام فدرالي إلغاء الحكم المطلق من خلال تأسيس نظام للنفوذ والنفوذ المضاد بين الحكومة والشعب، بالإضافة إلى منح الولايات حكومة تمثيلية.

لدى المكسيك تاريخ تقليدي طويل من المركزية يمتد للوراء إلى الحقبة الاستعمارية وصولاً حتى حضارتي الأزتك والمايا.

بالرغم من أن دستور المكسيك الحالي يعد يافعاً نسبياً فإن مبادئه الفدرالية تنبع بشكل مباشر من الدستور الفدرالي الأول الذي دخل حيز التنفيذ في عام ١٨٢٤. مع هذا، فمنذ عام ١٨٣٦ حتى عام ١٨٥٤، حكم المكسيك دستوراً مركزياً، لكن التجارب التي مرت بها في ظل هذا الدستور أعادت انبعاث الأفكار الفدرالية والتي توجت في الدستور الفدرالي لعام ١٨٥٧. ظل هذا الدستور – والذي أخفق في القضاء على المركزية – نافذاً حتى قادت نتيجة الثورة المكسيكية إلى دستور عام ١٩١٧ الذي لا يزال نافذاً حتى يومنا هذا.

كان لدى المنتصرين في الثورة المكسيكية بعض الأهداف الفدرالية والديمقراطية الواضحة، وذلك يرجع بشكل جزئي إلى أن الثورة بدأت على شكل تمرد في عدة ولايات ضد النظام المركزي الدكتاتوري لبورفيريو دياز. مع هذا، فبمقتضى النموذج الفدرالي الموضوع في الدستور، ظلت السلطة التشريعية والقضائية للحكومة الفدرالية بشكل أساسي تابعة للسلطة التنفيذية. ومنذ عام ١٩٢٠ حتى عام ١٩٩٥، اتسم النظام الفدرالي بمركزية دستورية للسلطات في أيدي الحكومة الفدرالية والتي قضت بشكل كبير على سلطات صنع القرار لدى الولايات والبلديات. أدى هذا النظام إلى ظاهرة سياسية اجتماعية ميزت الحياة السياسية المكسيكية خلال القرن العشرين: النظام الرئاسي القوي.

بالإضافة إلى ذلك، احتفظ حزب سياسي واحد هو الحزب الثوري المؤسسي Partido Revolucionario Institucional بسيطرة أقرب إلى الاحتكارية على الحياة السياسية في البلاد. ومنذ تأسيسه عام ١٩٢٩ حتى ١٩٨٩، سيطر الحزب على الرئاسة، وكونجرس الاتحاد، وحكومات الـ ٣١ ولاية، والمقاطعة الفدرالية، وغالبية الـ ٢٤٤٨ حكومة بلدية داخل البلاد. وخسر الحزب الرئاسة للمرة الأولى فقط عام ٢٠٠٠، عقب سيطرة أحزاب المعارضة بالفعل على عدد من حكومات الولايات والبلديات.

في الوقت الراهن، ظهرت أحداث سياسية لم تشهدها المكسيك من قبل مع التطور المتنامي لجمعيات البلديات وما يطلق عليه المؤتمر الوطني للحكام

(cango) والذي يرعى ويطالب باستعادة الحكم الذاتي السياسي والمالي المفتقد على مدار سبعة عقود. جدول الأعمال الأساسي لهذه الجمعيات وللمؤتمر الوطني للحكام هو معالجة موضوع الفدرالية المالية العامة. يضاف إلى ذلك النشاط المتزايد للمشرعين لكلا مجلسي الكونجرس. فقد وضعوا مقترحات مختلفة للإصلاح الدستوري تتضمن نقاط محورية عديدة لكنها تشترك جميعاً في هدف إعادة النظر في النموذج الفدرالي. اقترح البعض تغييرات تتضمن الحد من – وربما بشكل جوهري – سلطات رئيس الجمهورية وتعزيز فكرة كون المكسيك جمهورية فدرالية عن طريق تحديد المستويات الثلاثة للحكومة بشكل أوضح.

نُظم هيكل الدستور لينقسم إلى ثلاث سلطات: التنفيذية والتشريعية والقضائية وثلاثة مستويات للحكومة:الفدرالي وعلى مستوى الولاية والبلديات. بينما أسس الدستور نظاماً فدرالياً بسلطات واسعة تتولاها – من حيث المبدأ – الولايات فقد أسس كذلك دولة رفاه اجتماعي اشتراكية علمانية تخضع بشكل كبير لسلطة الحكومة الفدرالية والتي يخول لها التدخل في أمور مثل التجارة الخارجية والداخلية والزراعة والإمدادات الغذائية والعمل والرعاية الصحية والتعليم والطاقة مما سهل المركزية، وعززت ملكيتها للأرض والموارد الطبيعية قيام اقتصاد مؤمم بشكل كبير. تشبه ملامح النظام المكسيكي تلك الفدراليات التعاونية والتي انتهت – بالممارسة – إلى تقوية المجال الفدرالي بقدر كبير لغير صالح الولايات والبلديات، الأمر الذي أضعف الفدرالية بحد ذاتها.

علاوة على ذلك، لا يعد توزيع السلطات والمسئوليات المتلازمة البينحكومية التي يوفرها الدستور في المكسيك واضحة ولا كافية، مما ولد إحساساً بعدم اليقين ونزاعات وازدواجية وتسبب في مركزية مجالات كثيرة من الحياة الوطنية. وقد دعا مؤيدو التغيير إلى وجوب إعادة تعريف المسئوليات الفدرالية والخاصة بالولايات والبلديات وتضمينها في الدستور.

وإحدى النقاشات الأخرى الدائرة في المكسيك هي ما إذا كان يجب تغيير مجلس الشيوخ أم لا ليصبح ممثلاً بشكل حقيقي للولايات وما إذا كان بعض أو جميع أعضاءه يجب أن يكونوا أعضاء في الهيئات التشريعية للولايات.

ونقطة أخيرة يجب النظر فيها هي أن أحد الإجراءات الأساسية التي ينبغي القيام بها كي تعمل الفدرالية بشكل مناسب هي منح جميع مستويات الحكومة قدرة حقيقية على توفير غالبية الموارد المالية التي تحتاج إليها. ستقضي مثل تلك الحركة على مركزية المالية العامة الراهنة والتي خلقت اعتماداً كاملاً تقريباً من قبل الولايات والبلديات على التحويلات الفدرالية.